الأمم المتحدة S/PV.7006

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٠٠٦

الاثنين، ٢٢ تموز/يونيه، ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ديلورنتيس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد موسييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد بلس
	الاتحاد الروسي	السيد إليتشييف
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد كادانغا – باريكي
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد شين بو
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد شيرمان

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1340057 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بارفي أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاصة للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بول سيغر، الممثل الدائم لسويسرا ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد أونانغا – أنيانغا.

السيد أونانغا – أنيانغا (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف كبير لي أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الأمين العام بان كي – مون لأطلع مجلس الأمن على تنفيذ منتصف المدة لولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣)، المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، ولا سيما الفقرة ١٣.

أود لي أن أنقل أحر التهاني إلى المجلس على الاهتمام المستمر ولتأييد الصريح للجهود التي تبذلها المنظمة، جنبا إلى جنب مع الحكومة البوروندية والشعب البوروندي الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية والمصالحة الوطنية.

غادرت بوجومبورا في أعقاب عقد المؤتمر الأول بشأن القطاعات الذي نظمته الحكومة يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه من أجل كفالة المتابعة الفعالة لمؤتمر شركاء التنمية، المعقود في جنيف في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى تنفيذ الوعود التي قطعت في هذا الاجتماع الهام بالنسبة للجيل الثاني من الإطار الاستراتيجي للنمو والحد من الفقر، الذي تسترشد به الجهود التي تبذلها الحكومة.

والسبب في ذلك أن بوروندي تقف على مفترق طرق. من العاجل والضروري أن يحول الكثير من التقدم المحرز من أجل الخروج بالبلد من دوامة العنف الوحشية من الإدارة الأساسية للاضطرابات العنيفة إلى مبادئ مترسخة للملكية الوطنية قادرة على تعزيز التحول المؤسسي القائم على سيادة القانون والقيم الديمقراطية.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات هائلة على الطريق المؤدي إلى تحقيق الأهداف السامية التي وضعها الشعب البوروندي وسلطاته. في البداية، أود أن أكرر النداء الذي وجهه الأمين العام لمواصلة الدعم المتعدد الأطراف من أجل الانتعاش الاقتصادي في بوروندي. وتتطلب مساعدة بوروندي على التغلب على المشاكل الاقتصادية الراهنة التي تهدد بتقويض ما أحرز من استقرار لا يزال هشا، المشاركة الدينامية التي بدأت في مجلس الأمن ومتابعة عملية بناء السلام في البلد بطريقة شاملة، على النحو المبين المعروفة باسم النقاط المرجعية – في هذه الحالة النقاط المرجعية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية – وذلك لجعل مكاسب السلام، التي بدونها سيغدو لاستقرار موضع شك، ملموسة أكثر.

يود الأمين العام بطبيعة الحال أن يشدد على أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق البوروندیين أنفسهم، ولا سيما من خلال الإصلاحات الجريئة والحوكمة الحاسمة. ومع ذلك، وفي ضوء الكثير من الأعباء التي قد تعوق النمو وظهور اقتصاد أكثر فعالية وأقوى ارتباطا بجماعة شرق أفريقيا، ينبغي لبوروندي أن تحظى بدعم هام من شركائها في التنمية من أجل زيادة تعزيز مؤسساتها وتنفيذ إمكاناتها بصورة أكثر فعالية. وينبغي تطوري المجالات ذات الأولوية للطاقة والهياكل الأساسية وعمالة الشباب والزراعة، بما في ذلك من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي، حيث إن المستويات في المجال الأخير لا تزال منخفضة للغاية.

لذلك، وانطلاقا من استمرار روح الالتزام المتبادل، أود أن أعرض التقرير الشفوي التالي عن الحالة في بوروندي، الذي يشرفني أن أعرضه بعد نشر التقرير الصادر مؤخرا للأمين العام (S/2013/36).

(تكلم بالإنكليزية)

يسرني أن أبلغكم بأننا شهدنا تقدما كبيرا في مجال الحوار السياسي منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.6909). على النحو المشار إليه آنذاك، في الفترة من ١١ إلى ١٣ آذار/مارس، نظم المكتب حلقة عمل بشأن الدروس المستفادة مع جميع الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة البوروندية، بغية المساعدة على تمهيد الطريق للانتخابات القادمة في عام ٢٠١٥ عن طريق الدروس المستفادة من العملية الانتخابية التي جرت في عام ٢٠١٠. وألقى أول نائب للرئيس في البلد كلمة أمام الجلسة الافتتاحية لحلقة العمل، التي حضرها وزير الداخلية وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين، وممثلو جميع الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة السياسية الذين اضطلعوا بدور رئيسي أثناء انتخابات عام ٢٠١٠، وكذلك مجموعة من كبار المسؤولين الحكوميين والشخصيات البارزة، مثل الرؤساء السابقين. وفي تطور هام، عاد إلى بوروندي عدة سياسيين معارضين كانوا قد ظلوا في المنفى بعد مقاطعة الانتخابات عام ٢٠١٠ للمشاركة في حلقة العمل.

ويجدر التأكيد على أنه، للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٠، اجتمعت الأطراف السياسية الفاعلة البوروندية كافة لمناقشة مستقبل البلد. وكانت المناقشات التي دارت خلال الأيام الثلاثة مفتوحة وصريحة وبناءة. وعلى الرغم من تباين الآراء بشأن عدد من المسائل، اتفق المشاركون على عدد من المبادئ الرئيسية للمضي قدما، كما هو موثق في عناصر خريطة الطريق التي برزت بوصفها الوثيقة النهائية المباشرة لحلقة العمل. هذه المبادئ تشمل، في جملة أمور، الحاجة إلى الحوار السياسي الشامل للجميع، وتهيئة البيئة الأمنية المؤاتية لإجراء انتخابات حرة وسلمية، وحرية جميع الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة للاضطلاع بأنشطتها. تولت وزارة الشؤون الداخلية مسؤولية المضي قدما في العملية بطريقة شاملة للجميع، ولا بد من تهنئتها على النهج البناء التي اعتمدته نحو ذلك الجانب من الحوار.

باعتبارها الأولى في سلسلة من الأنشطة المزمع القيام بها للدفع الأعمال التحضيرية قدما، نظمت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، حلقة عمل في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو في مدينة كايانزا الشمالية، وذلك لمناقشة إمكانية إدخال تنقيحات على القانون الانتخابي، الذي كان أحد العناصر التي وافقت الحلقة الدراسية التي عُقدت في آذار/مارس على مناقشتها. وكانت حلقة العمل تلك ناجحة مرة أخرى، وانتهت بالتوصل إلى اتفاق واسع النطاق بشأن أحكام قانون الانتخابات الذي ينبغي عرضه على النواب البرلمانيين لتنقيحه. وشملت التوصيات الجمع بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية؛ وتوزيع كشوف الأصوات على ممثلي الأحزاب السياسية في مراكز الاقتراع؛ والأهم من ذلك، الاتفاق على

استخدام نظام اقتراع واحد، الذي كان مسألة خلافية قائمة منذ أمد طويل في بوروندي. ورغم إعراب بعض المشاركين عن أسفهم لعدم التحضير لحلقة العمل، فإنهم قدروا في معظم الحالات مبادرة الحكومة ودرجة الانفتاح التي أظهرتها القائمة الشاملة للمدعوين والطريقة التي أديرت بها المناقشات.

وفي رأينا، فإن تنفيذ الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في كايانزا سيمثل خطوة رئيسية إلى الأمام على الطريق المؤدي إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. ومن المشجع أنه، في مناسبات مختلفة، كرر رئيس الجمهورية التأكيد على التزام حكومته بضمان إقرار تلك التوصيات من خلال العملية التشريعية المعمول بها عند تنقيح قانون الانتخابات في بوروندي في الأشهر القادمة. وهناك عنصر هام آخر – مثلما أكد على ذلك قادة الأحزاب السياسية الرئيسية خلال اجتماع عقدته معهم في ٧ حزيران/يونيه – يتعلق بمناقشة تهيئة بيئة سياسية مواتية لإجراء الانتخابات. وبدأت الحكومة ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي الأعمال التحضيرية لاجتماع شامل – سيعقد بحلول أيلول/سبتمبر – وسيركز تحديدا على هذه المسألة الأساسية.

وأود أن أشدد على أن عودة الشخصيات السياسية الرئيسية إلى بوروندي يمثل تقدما كبيرا، وهو دليل مشجع على ازدياد استعداد جميع الأطراف الفاعلة السياسية للتعاون بغية التحضير لانتخابات سلمية وحرة ونزيهة في عام ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين، استأنف السياسيون العائدون أنشطتهم مع بعض الأحزاب السياسية التي تمكنت بالفعل من إحراز تقدم فيما يتعلق بالتواصل مع أعضائها في مختلف أنحاء البلد.

وقد اضطلعت أوجه التقدم الكبير هاته بشأن الحوار السياسي بدور أساسي في الحد من القيود المفروضة على الحيز السياسي، التي أثرت سلبا إذ أعاقت قدرة الأحزاب السياسية والأطراف الفاعلة على إجراء أنشطتها اليومية بحرية. ومع ذلك، هناك الكثير مما يتعين القيام به، حيث إن أنشطة بعض أعضاء الإمبونيراكور – رابطة شباب الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية – ؛ والسلطات المحلية التي أبدت حماسا مفرطا لا تزال تثير القلق. وفي مناسبات عديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام أعضاء الإمبونيراكور بمضايقة المواطنين وارتكاب جرائم بزعم أنها لأسباب سياسية في كثير من الأحيان.

ونرحب بالتصريحات التي أدلى بها مؤخرا رئيس الحزب الحاكم ورئيس الإمبونيراكور، ورددها أعضاء الحكومة، حيث شددوا فيها جميعا على أن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية والحكومة لم يؤيدا أعمال العنف وناشدا المحاكم مقاضاة مقترفي الانتهاكات وفقا للقانون. وبالمثل، شجع قادة الأحزاب السياسية الأخرى شبيباتهم على الامتناع عن أعمال العنف. وبالنظر إلى تاريخ العنف في البلد، فإننا نحث بشدة جميع أصحاب المصلحة على ضمان أن تؤدي الأجنحة الشبابية في الأحزاب السياسية أنشطتها بطرق سلمية وألا تصبح مصدرا للتخويف، والخطر الفعلي على السكان في بعض الأحيان، بما في ذلك أولئك الذين قد يكون لهم نشاط سياسي، مما يؤثر سلبا على المناخ السياسي قبل انتخابات عام ٢٠١٥. وقد كثف مكتب الأمم المتحدة في بوروندي اتصالاته مع قادة مجموعات الشباب تحقيقا لتلك الغاية، وهو يخطط لتيسيرعقد اجتماع فيما بينهم في وقت لاحق من هذا العام، للمساعدة في تعزيز النهج السلمية قبل الانتخابات التي ستجرى عام ٢٠١٥.

كما كانت مسائل الأراضي والتعامل مع المنازعات عن طريق اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والأصول الأخرى التي تم الاستيلاء عليها بصورة غير مشروعة خلال أزمة عام ١٩٧٢ موضوعا مثيرا للجدل في بوروندي خلال الأشهر الستة الأولى

من هذا العام. وفي بعض الحالات، يثير تنفيذ قرارات اللجنة ردود فعل للرأي العام وأحيانا ما تكون عنيفة.

وتعد مسألة الأراضي والأصول الأخرى واحدة من أكثر المسائل حساسية في السياق البوروندي، وهي لا تحتمل حلولا سهلة. إن بوروندي بلد غير ساحلي يتسم بكونه واحد من أكثر بلدان العالم كثافةً في السكان. وفي ضوء الطبيعة الخلافية لهذه المسألة، والخطر المتمثل في استغلالها بصورة انتهازية من أجل تحقيق مكاسب سياسية، بما في ذلك على أسس عرقية، دعا مكتب الأمم المتحدة في بوروندي أصحاب المصلحة كافة للتعامل معها بعناية شديدة، انطلاقا من روح اتفاقات أروشا، بهدف تعزيز العدالة والمصالحة والتماسك الاجتماعي والسلام. ولذلك فقد تشجعنا ونحن نشهد بداية مناقشة أوسع نطاقا وأكثر انفتاحا بشأن التعامل مع المنازعات على الأراضي بوجه عام، ولا سيما بعقد حلقة عمل برئاسة الرئيس نكورونزيزا في ٢٤ حزيران/يونيه، أكدت الحاجة لإرشاد اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي بمبادئ اتفاقات أروشا، وتعزيز العدالة والمصالحة.

وفيما يتعلق بالمعيار الثاني المتعلق بالأمن والاستقرار، فلا زالت بوروندي بشكل عام تتمتع بمستوى من الأمن والاستقرار يستحق الثناء. غير أن الاشتباكات المتقطعة بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بما في ذلك الغارات عبر الحدود من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع الجماعات المسلحة التي أعلنت مسؤوليتها عن بعض الهجمات. وكما تبين هذه الحوادث، فإن استمرار عدم الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يؤثر سلبا على بوروندي. وفي محاولة للمساعدة على كبح حالة عدم الاستقرار الإقليمي، شاركت بوروندي مشاركة فعالة في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز توطيد السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من خلال المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وفي الآونة الأخيرة، من خلال دعمها الفعال لعملية كمبالا وتنفيذ ولاية المبعوثة الخاصة للأمم المتحدة إلى منطقة البحيرات الكبرى، السيدة ماري روبنسون. كما حافظت بوروندي على التزامها المحمود بالسلام في الصومال من خلال مساهمتها الكبيرة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهي المشاركة التي يواصل المجتمع الدولي تقديرها بقوة.

وقد واصل المكتب دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإضفاء الطابع المهني على خدمات الدفاع والأمن الوطنية وتعزيز قدرتها، بالتعاون مع الشركاء الثنائيين، بما في ذلك من خلال تدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان ومنع العنف القائم على نوع الجنس، ومن خلال وسم وتسجيل الأسلحة. وفي ٢٨ أيار/مايو، اتخذت بوروندي خطوة إلى الأمام في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عندما أطلق النائب الأول للرئيس حملة ثانية لنزع السلاح من المدنيين، سيجري الآن تنفيذها بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء.

وفيما يتعلق بالمعيار الثالث المتعلق بالعدالة الانتقالية، فإن آليات العدالة الانتقالية المتوخاة في اتفاقات أروشا لم تتحقق بعد. وفي خطابه إلى الأمة بمناسبة يوم الاستقلال البوروندي، جدد الرئيس تأكيده على التزام حكومة بلده بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، مُشيرا إلى أن مشروع قانون لتحقيق هذا الهدف معروض على البرلمان وأن تقدما كبيرا قد أُحرز في الأعمال التحضيرية. وفي انتظار مناقشة مشروع القانون في البرلمان، واصل المكتب أنشطته فيما يتعلق بتعزيز وعي أصحاب المصلحة الوطنيين فيما يتعلق بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات، ولا سيما بتنظيم حلقة عمل للبرلمانيين بشأن هذا الموضوع. وتستمر تلك الجهود للمساعدة في إقرار قانون الذي يتفق مع المعايير الدولية والتوقعات الوطنية.

وليست هناك عملية أخرى تنطوي على هذا القدر من التحديات مثل عملية تقييم ماضي بوروندي وتولي زمامه. ومع ذلك، فبقدر ما يحمل الطريق من مشقة وألم، فإنه لا يزال من الأهمية بمكان لإعادة بناء الدولة لكي تتمكن من العيش في مأمن من الخوف وصراع الهوية على تحديد الهوية والإفلات من العقاب.

فيما يخص المعيار ٤ المتعلق بالحوكمة، تستحق بوروندي الثناء على ما تبذله من جهود من أجل تعزيز الحوكمة ومساءلة المؤسسات. وقد شجع مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، حكومة بوروندي على المضي قدما في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد، لا سيما في ظل الجهود الحالية الرامية إلى العمل مع الشركاء المانحين بشأن متابعة الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر الشركاء العام الماضي في جنيف. وبناء على التطورات الإيجابية التي سُجلت العام الماضي، استطعنا أن نلاحظ تحسناً مستمراً في بيئة الأعمال التجارية وعملية الإصلاح الجارية حاليا في القطاع الاقتصادي.

ومع ذلك، تواجه بوروندي وضعا ماليا بالغ الصعوبة في الوقت الحالي. وبعد ثلاث سنوات شهدت نموا قويا للإيرادات، نتيجة لما يقوم به مكتب بوروندي للإيرادات من عمل هام، شهدت الإيرادات المحصلة في بوروندي، خلال الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠١٣، انخفاضا ملحوظا. ويبدو أنه من المرجح ألاّ يحقق البلد أهدافه المتعلقة بالإيرادات لعام ٢٠١٣ بهامش كبير للغاية، مما يهدد نتائج التنمية وأسعار صرف العملة. وإن لم تُعالج المسألة كما يجب، يمكن أن تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الذي تحقق بشق الأنفس والذي لايزال هشا.

وحددت بعثة أرسلها صندوق النقد الدولي مؤخرا إلى بوروندي عددا من التعديلات في السياسة المالية التي يتعين على البلد القيام بها بشكل عاجل من أجل تحقيق التوازن في حساباته. وسيكون من المهم بالنسبةلقادة بوروندي اتخاذ الخطوات الصعبة اللازمة لضمان تصحيح الحالة واستئناف نمو الإيرادات من جديد.

وفيما يخص المعيار ٥ المتعلق بسيادة القانون، واصل مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، عقب اعتماد الاستراتيجية القطاعية لوزارة العدل في عام ٢٠١١، العمل بشكل وثيق مع وزارة العدل وسائر الشركاء ذوي الصلة بخصوص التخطيط لمؤتمر جامع ومفتوح، وهو المؤتمر المتعلق بالحالة العامة للقضاء الذي من المزمع عقده في آب/أغسطس ٢٠١٣، بعد مشاورات مطولة وصعبة. ولايزال النظام القضائي ككل يواجه تحديات كبيرة، كما يتضح، على سبيل المثال، من استمرار وجود ثغرات في عملية ترقية القضاة. ويؤمل أن يساعد المؤتمر على تحديد سبل التقدم فيما يخص التصدي للتحديات القائمة في قطاع العدل، مع إسهامات من قبل جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وفي تطور إيجابي، وقع الرئيس في ٣ نيسان/أبريل على قانون جنائي جديد، مما يشكل تحسنا كبيرا في الإجراءات في عدد من المجالات المهمة ويعزز الرقابة والمساءلة.

وفيما يتعلق بالمعيار ٦ المتعلق بحقوق الإنسان، تفإن الصورة المتعلقة بالحالة العامة لحقوق الإنسان خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام متباينة. ومع استمرار التحديات، كان ثمة قدر كبير من التحسن، ولاحظنا انخفاضا كبيرا في عدد حالات القتل التي قد تكون ناجمة عن دوافع سياسية مقارنة بالماضي. وفي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣، وثق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي ٢٠ حالة إعدام بدون محاكمات قضائية. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي التشديد على أن عددا كبيرا من تلك الانتهاكات الجسيمة ارتبطت بحدث وقع في ١٢ آذار/مارس، في بلدية بوسيند، في مقاطعة كايانزا. حيث قُتل سبعة من أتباع أوسيي نجينداكومانا التي ادعت

النبوة، وذلك بعد اشتباكات عنيفة مع الشرطة. ووقعت أيضا إحدى عشرة حالة تعذيب و ٨٠ حالة معاملة أو عقاب قاسيين أو لا إنسانيين أو مهينين. وتشكل تلك الأرقام للأسف، زيادة مقارنة بفترة المقارنة للعام الماضي. وتجدر الإشارة إلى أنه يبدو أن سبب معظم حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي وثقت منذ بداية العام الحالي يرجع إلي استخدام عناصر أمن الدولة، غالبا الشرطة، للقوة بشكل مفرط وغير مناسب.

عزت الحكومة حادث بوسند إلى افتقار الشرطة إلى التدريب الملائم فيما يتعلق بالسيطرة على الجماهير وإدارة المظاهرات العامة. وتجدر الإشارة إلى أنه يبدو أن الشرطة قد بدأت بالفعل في اعتماد نهج أكثر حذرا عند التعامل مع حوادث مماثلة. ومن الضروري الآن البناء على ذلك التقدم، وذلك لمنع وقوع المزيد من المآسي مثل الحادث الذي وقع في ١٢ آذار/مارس، ومن أجل ضمان احترام حرية الدين وحرية الاجتماع مع عدم المس بالنظام العام وفقا للأحكام القانونية ذات الصلة.

واستمرت الجهود المبذولة الرامية إلى تحسين المتابعة القضائية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في اتجاه مشجع إلى حد ما، بدأ في عام ٢٠١٢. ولذلك يتعين مواصلة الجهود المبذولة لضمان محاكمة جميع مرتكبي الجرائم ومحاكمتهم حسب الأصول من أجل وضع حد للإفلات من العقاب.

وقد اتضح أن إصدار قانون الصحافة الجديد في ٤ حزيران/يونيه بعد مناقشة مثيرة للجدل للغاية، يشكل مسألة خلافية للغاية. ودعا الأمين العام وعدة شركاء ثنائيين ودوليين، فضلا عن منظمات محلية ودولية من المجتمع المدني، الذين انتابهم القلق جراء مخاطر تراجع حرية الصحافة والفضاء الديمقراطي، الحكومة إلى تعزيز حرية التعبير. ومن ضمن الشواغل، الأحكام التي توسع الحالات التي تسمح بإرغام الصحفيين على الكشف عن مصادرهم وتفرض غرامات وعقوبات أخرى غير متناسبة على بعض الجرائم الصحفية. ولذلك، من المطمئن إعلان حكومة بوروندي منذ ذلك الحين عن عزمها التساهل في تطبيق القانون وعن ضمان بقاء حرية الصحافة سمة من سمات الديمقراطية الحيوية التي تطمح بوروندي إلى أن تصل إليها. ولا نزال على ثقة بأننا سنلاحظ نفس الموقف خلال استعراض واعتماد قانونين آخرين بشأن الاجتماعات والمظاهرات العامة وبشأن المنظمات التي لا تهدف إلى الربح، من أجل حماية حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير.

فيما يخص المعيار ٨، المتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا تزال بوروندي تعاني عموما من ارتفاع معدلات الفقر المدقع. ولا يزال الأمن الغذائي والتغذية يشكلان تحديين يواجههما معظم البوروندين كل يوم حتى الآن من أجل تلبية أبسط احتياجاتهم. وحسب توقعات عام ٢٠١٣، سوف يزداد معدل النمو بشكل طفيف، بنسبة ٥,٣ في المائة، والذي لا يزال، مع ذلك، غير كاف لخفض مستوى الفقر بشكل كبير، بالنظر إلى استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، احترق السوق المركزي بوجومبورا بالكامل، مما أثر تأثيرا عميقا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمدينة والبلد ككل. وقد أثرت هذه الحادثة سلبا على التجار المحليين والمزارعين وعمال النقل وغيرهم من المواطنين، مما أدى إلى تفاقم الحالة الاقتصادية الصعبة أصلا بالنسبة للكثيرين.

ولا يزال توليد الدخل يشكل تحديا كبيرا للبوروندين الذين عادوا من مخيم اللاجئين في متابيلا في تترانيا في نهاية عام ٢٠١٢، غالبا بسبب الافتقار إلى الأراضي للزراعة والمنازعات على هذه الأراضي، على الرغم من دعم إعادة الإدماج الذي تقدمه الأمم المتحدة وشركاء آخرون. ولا تزال بوروندي تستضيف أكثر من ٥٠ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أغلبهم من النساء والأطفال.

لا يزال حوالي ٠٠٠ ٨٠ شخص مشردين داخليا في بوروندي.

وعلى الرغم من التقدم المحرز على الصعيد الوطني والجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين أنفسهم، لا تزال بوروندي في حاجة إلى الدعم القوي من شركائها من أجل التغلب على التحديات العديدة التي تواجهها على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية. في هذا الصدد، كان أحد مجالات التركيز الرئيسية خلال النصف الأول من هذا العام يتمثل في كفالة المتابعة الفعالة للالتزامات التي تعهد بها الشركاء الدوليين في مؤتمر جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وكما ذكرت آنفا، نظمت الحكومة بنجاح مؤتمر المتابعة الأول على مستوى القطاعات، الذي عقد في بوجومبورا في الفترة من ١٥ إلى ١٦ تموز/يوليه. ومن المقرر عقد مؤتمر ثان، يركز على الحكم والطاقة، في تشرين الأول/أكتوبر. نحن ممتنون لشركاء بوروندي على دعمهم الثابت، ونحث المجتمع الدولي على مواصلة المشاركة والمساعدة في كفالة أن يظل البلد يمضي بثبات على طريق التنمية المستدامة وتوطيد السلام الدائم.

وفي هذا الصدد، تواصل أيضا العمل في مجال بناء السلام في بوروندي. يتوقع أن يكتمل تنفيذ برامج إعادة الإدماج للسكان المتضررين من الحرب، التي يمولها صندوق بناء السلام، قبل نهاية العام. وبدأت الجهود التي تستهدف شريحة ثالثة محتملة من التمويل الذي يقدمه صندوق بناء السلام لبوروندي. وقام السفير بول سيغر، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، بزيارة بوروندي في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ حزيران/يونيه. اسمحوا لي مرة أخرى أن أثني على السفير سيغر على قيادته وعمله الدؤوب لتعزيز السلام الدائم والتنمية في بوروندي. وجدت في بول حليفا قويا في جهودنا المشتركة لتمكين بوروندي من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية الخاصة بها للسلام والتنمية والمصالحة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للمبعوثة الخاصة ماري روبنسون على عملها المتميز للنهوض بالسلام والاستقرار في المنطقة. استضافت بوروندي مؤخرا مؤتمرا إقليميا بشأن المرأة والأمن والسلام والتنمية، شارك في تنظيمه مكتب السيدة روبنسون، أسفر عن اعتماد خطة عمل إقليمية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وكذلك عن تجديد الالتزام بالتعاون في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونتطلع إلى رؤية هذه العملية المشجعة تستمر، وإلى دعم حكومة بوروندي وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين في العمل بشأن هذه المبادرة الهامة.

(تكلم بالفرنسية)

وفقا للفقرة ١٣ من القرار ٢٠٩٠ (٢٠١٣)، المؤرخ ١٣ شباط/فبراير، سيبلغ الأمين العام قريبا أعضاء المجلس بمزيد من التفصيل عن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي استنادا إلى التقرير الذي ستقدمه إليه بعثة التقييم الاستراتيجي، التي سينشرها قريبا. ومن جانبه، سيواصل مكتب الأمم المتحدة بلا كلل دعم عملية بناء السلام وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في بوروندي.

وفي هذا الصدد، يستحق التحضير للانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٥، التي أثارت بالفعل مناقشات عديدة والتي هي موضوع أعمال تحضيرية مكثفة، اهتماما خاصا. إن إجراء انتخاباتها المقبلة سيختبر بشدة الديمقراطية البوروندية الفتية. تبشر الاتجاهات الإيجابية في الساحة السياسية الحالية بأن هذا الحدث الهام لشعب بوروندي وتاريخها سوف يكلل بالنجاح.

بناء على طلب الرئيس نكورونزيزا، يستعد الأمين العام لنشر بعثة خلال الأسبوع الثالث من شهر آب/أغسطس

لتقييم احتياجات المساعدة الانتخابية في بوروندي. إن التجربة الديمقراطية في بوروندي التي يجري الاضطلاع بها في السياق الأوسع للإصلاحات المتعددة الأطراف الجارية مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة مختلف المسائل التي أشرت إليها، مع تقديم الدعم الفعال للجهود التي يبذلها البلد لتحسين النمو ومكافحة الفقر، يمكن أن تكون أساسا لبناء دولة أكثر وحدة وازدهارا وشعورا بالثقة في المستقبل.

في الأشهر الأخيرة، كان لي شرف عقد اجتماعات مطولة مع كافة كبار المسؤولين البوروندين، بمن فيهم الممثل الدائم، الموجود هنا في القاعة، بشأن جميع المسائل التي ذكرتها للتو. ومن ثم تمكنت على نحو جيد من تقييم الأهمية التي توليها السلطات لمهمة تحديث البلد.

أعرب عن الامتنان لجودة الاستقبال والتعاون اللذين حظيت بهما في ممارسة مهامي. يبين هذا الاحترام الشديد الذي توليه بوروندي للأمم المتحدة، والتعاون الدولي بشكل عام. كما كرست الوقت للاستماع إلى أصحاب المصلحة الآخرين في المجتمع البوروندي – الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني والجماعات الدينية والمنظمات النسائية ومجموعات الشباب. في كل مكان، لاحظت قدرا كبيرا من الثقة في المستقبل الذي يريدون بناءه معا بصبر، بصورة مشتركة وباحترام متبادل.

اسمحوا لي أن أشيد بأعضاء المجتمع الدولي الموجودين في بوروندي على الدعم الذي يقدمونه إلى البلد. وأعرب أيضا عن امتناني لجميع زملائي من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وأسرة الأمم المتحدة في بوروندي على تفانيهم.

أود أن أختتم كلمتي بالإشارة إلى ما قاله لي رسميا ذات مرة مراقب بوروندي محنك، وهو أن بلده يواصل إحراز تقدم على الرغم من ثقل التاريخ والتحديات اليومية. وجدت أن كلماته غنية في المعنى ومفعمة بالأمل، الأمل في غد أفضل، يتشكل من العمل الشاق الذي يقوم به رجال ونساء بوروندي. سوف يحتاجون إلى اليد المطمئنة التي يمدها جميع الشركاء، ودون شك، إلى استمرار مشاركة مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أونانغا – أنيانغا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيغر.

السيد سيغر (تكلم بالفرنسية): يقول مثل بوروندي، ”سيطلع النهار، حتى إن لم يكن هناك ديك يصيح عند بزوغ الفجر.“ لا ريب في أن النهار سيطلع، لكن هل سيستيقظ الناس أيضا في الوقت المحدد؟

حقق بناء السلام في بوروندي تقدما كبيرا وملحوظا، لكننا بلغنا أيضا مرحلة حاسمة تستلزم مستوى أعلى من الالتزام من الجانبين، الحكومة والمجتمع الدولي، من أجل قطع الخطوات النهائية. لذلك ربما يحسن الديك صنعا إن استمر في الصياح لمزيد من الوقت.

ستركز إحاطتي الإعلامية على النقاط الثلاث التالية. أولا، سألخص نتائج آخر زياراتي إلى بوروندي، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ حزيران/يونيه، التي استهدفت تقييم الحالة في البلد، ومناقشة متابعة مؤتمر جنيف للشركاء الإنمائيين، وتناول مسألة الخطوات التالية التي يتعين على تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام اتخاذها. وحيث أنني أرسلت تقريري الكامل إلى الدول الأعضاء في المجلس في الأسبوع الماضي، سوف أعرض موجزا لحالة بناء السلام. بعد الإحاطة الإعلامية الممتازة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، سأتمكن من الإدلاء ببيان أكثر إيجازا.

ثانيا، سأتشاطر الرسائل والاستنتاجات الرئيسية لزيارتي. وأخيرا، سأوصي بتمديد وجود مكتب الأمم المتحدة في

بوروندي إلى ما بعد ولايته الحالية حتى الانتخابات المقرر عقدها في عام ٢٠١٥ على النحو الأمثل.

بداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفي أونانغا – أنيانغا وفريقه في مكتب الأمم المتحدة في بوروندي على عملهما المثالي وتعاونهما الممتاز مع تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. وأود أيضا أن أشكر حكومة بوروندي مرة أخرى على ترحيبها الحار بي وعلى روح الثقة والتعاون التي أبدتها دائما.

لقد زرت بوجومبورا في الشهر الماضي، في تعاون وثيق – كما جرت العادة – مع مكتب الأمم المتحدة في بوروندي. واجتمعت هناك مع كبار ممثلي الحكومة، بمن في ذلك، رئيس الجمهورية، والأحزاب السياسية الرئيسية، ومحاورين من المجتمع المدني والمجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. وشملت المواضيع الرئيسية التي نوقشت: الحالة السياسية، وخصوصا في سياق انتخابات عام ٢٠١٥، والحالة الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، ومسألتي كيفية التعامل مع الماضي والأراضي. ويؤكد انطباعي رأي الممثل الخاص القائل بوجود تحديات كبيرة عديدة حتى الآن على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزه البلد. وقد رأيت خطرا حقيقيا يتمثل في الفجوة بين توقعات الحكومة من ناحية، وتوقعات المجتمع الدولي من الناحية الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن هشاشة الاقتصاد البوروندي تقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة.

وكما قال الممثل الخاص، فإننا نشهد تطورات إيجابية، غير أننا نشهد أيضا مشاكل على المستوى السياسي. وتجدر الإشارة – فيما يتعلق بالجانب الإيجابي – إلى أن آخر حلقتي عمل بشأن الانتخابات قد دعتا إلى تعزيز الحوار الديمقراطي الشفاف المفتوح بين الحكومة والمعارضة، فضلا عن الدعوة إلى عودة العديد من السياسيين الموجودين في المنفى. وعلى النقيض من ذلك، فقد أثار قانون الصحافة، إلى جانب العديد من مشاريع القوانين الأخرى التي تجري صياغتها حاليا، وخصوصا تلك المتعلقة بالجمعيات غير الربحية، والمظاهرات العامة الكثير من الانتقاد. وهناك من يرى أن من شأن الغموض في بعض الأحكام الواردة في تلك التشريعات أن تلحق ضررا محتملا بعملية بناء السلام. وينطبق الشيء نفسه على رابطة الشباب التابعة للحزب الحاكم: المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية. وقد أشار الممثل الخاص أيضا إلى هذه النقطة، التي وجه انتباهي إليها على نطاق واسع، بوصفها مسألة بحاجة إلى مزيد من الاهتمام. ويبدو في بعض الأحيان أن هؤلاء الأعضاء الشباب يأخذون بيدهم دور المؤسسات الأمنية التابعة للدولة في بعض الأحيان، ويعمدون إلى أساليب التخويف والتهديدات الموجهة ضد السكان وأعضاء الأحزاب السياسية الأخرى. وقد ذكر مختلف الأشخاص الذين تحدثت إليهم خطر أن تلجأ الأحزاب السياسية الأخرى إلى تعبئة أعضائها من الشباب أيضا. ولهذا السبب، ينبغي إعطاء أهتمام أكبر للبرامج الموجهة نحو الشباب، وخصوصا البرامج المعنية بإيجاد فرص العمل.

وعليه، فإن الحالة السياسية صعبة للغاية، وينطبق الأمر نفسه على الحالة المالية، التي لا تزال تتدهور على نحو مستمر. ويجب –كما قال الممثل الخاص – تنفيذ نتائج مؤتمر جنيف للشركاء الإنمائيين، خاصة وأن الوقت مؤات لاتخاذ تدابير رئيسية جريئة. ويقتضي تحقيق ذلك إبداء عزم جديد من جانب الحكومة، وخاصة في مجال الحكم الرشيد. ومن المهم أيضا أن تحافظ الحكومة والمجتمع الدولي معا على روح جنيف فيما يتعلق بالالتزام المتبادل. وأتطلع إلى المشاركة في المؤتمر القطاعي الثاني الذي سيعقد في نهاية تشرين الأول/

أكتوبر، الذي سيتصدى لتحديات بناء السلام في بوروندي، من بين مسائل أخرى.

وقد ذكر الممثل الخاص عملية التعامل مع الماضي، وببساطة سأحيل المجلس إلى مناقشته بشأن هذه المسألة. وناقش الممثل الخاص أيضا معالجة مسألة الأراضي من قبل اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي، خصوصا وأنها مسألة هزت الحياة العامة في بوروندي في الآونة الأخيرة. وكما يعلم المجلس، فإن معظم تلك الحالات تعود إلى الأحداث المأساوية التي وقعت في عام ١٩٧٢، حين تم إخلاء جزء كبير من السكان –معظمهم من الهوتو – قسرا من أراضيهم. وقد علمت أن لدى مختلف أصحاب المصلحة آراء متباينة بشأن الكيفية التي تعامل بها رئيس اللجنة الوطنية مع هذه المسألة المعقدة والحساسة سياسيا. ويتعلق الجدل بشكل أساسي بفكرة شراء الأراضي بحسن نية. وقد آثر رئيس اللجنة أسلوب المصالحة عبر رد الحقوق إلى أصحابها، حرصا منه على تقليل عدد حالات الملاك الذين يحوزون أراضيهم دون علم بأصولها غير القانونية إلى أدنى حد ممكن. وبالنظر إلى أهمية ملكية الأراضي في بوروندي وما تنطوي عليه من آثار عرقية محتملة، فإن هذه المسألة ذات صلة ببناء السلام وتستحق منا الاهتمام. وقد أبلغت السلطات على وجه التحديد بأن تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام على استعداد لتيسير إنشاء صندوق للتعويضات، إن كانت الحكومة ترغب في ذلك.

وقد غادرت بوجومبورا بمشاعر متباينة. فقد أحرز البلد تقدما مثيرا للإعجاب، غير أن المطلوب هو الحفاظ على الزخم الذي ساد منذ مؤتمر جنيف. وأدرك أن بناء السلام عملية شاقة ويتطلب مثابرة. ويدرك جميع العدائين في سباقات الماراثون أن الـ ١٠ كيلومترات الأخيرة من السباق هي الأصعب. وعليه، سأشجع الحكومة – على غرار الممثل الخاص – على المسيرة، بالنظر إلى أن البلد قد أحرز تقدما كبيرا صوب تحقيق الاستقرار على مدى السنوات الأخيرة.

وتتمثل رسالتي إلى الحكومة البوروندية في أن عليها إبداء القيادة السياسية ومضاعفة جهودها الرامية إلى تنفيذ إصلاحات رئيسية فيما يتعلق بالحكومة الرشيدة في المجالات السياسية والاقتصادية وسيادة القانون. وأشجع السلطات على وجه الخصوص، على تحويل توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في حلقتي العمل السياسي إلى تحسين القانون الانتخابي، وإلى انتهاج تفسير غير حرفي لقانون الصحافة الجديد مع احترام حرية التعبير، من أجل ضمان اتساق التشريعات الأخرى مع المعايير الدولية، وتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر وفقا للالتزامات التي تم التعهد بها في جنيف، علاوة على تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بغية تحسين الحالة المالية للبلد.

وفي الوقت نفسه، تتمثل الرسالة التي أوجهها إلى المجتمع الدولي في زيادة التزامه ببوروندي، والحفاظ على اتصالات مفتوحة صريحة وبناءة مع الحكومة. وينبغي أن نرصد عن كثب تنفيذ قانون الصحافة وصياغة القوانين الأخرى، ومواصلة دعم بوروندي بروح من التزاماتنا المشتركة، وفي امتثال لتعهداتنا في جنيف، ومتابعة التطورات المتعلقة بمسألة الأراضي، ودعم جهود الحكومة الرامية إلى إنشاء إطار للتعامل مع الماضي استنادا إلى إرادة الشعب البوروندي. ولا تزال لجنة بناء السلام تشارك في جميع تلك الأحداث على أي حال.

وبصفتي نصيرا لبوروندي، فإن دوري يتوقف إلى حد كبير على وجود مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وخصوصا عمل الممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفي أونانغا – أنيانغا. ذلك أن عملهما اليومي الذي لا يكل لصالح بوروندي أمر أساسي للغاية. وأدرك أن ولاية المكتب لفترة أخرى مدتها ستة أشهر لن تكون مسألة قيد المناقشة، إذ تتاح لنا أيضا نتائج بعثة التقييم الاستراتيجي. غير أني أعلم سلفا أنني أوصي

بشدة باستمرار وجود المكتب حتى انتخابات عام ٢٠١٥ على الأقل. وقد ذكرت الأمر نفسه للسلطات في بوجومبورا. وعلاوة على ذلك، فقد عززت الانطباعات الناشئة عن زيارتي الأخيرة إلى بوروندي ذلك الاقتناع الشخصي الذي أعربت عنه في آخر مرة تكلمت فيها هنا (انظر S/PV.6909). ذلك أننا لم نبلغ بعد مرحلة نتمكن فيها من التخلي عن المشاركة هناك.

بعد ثلاثة أيام، سيناقش مجلس الأمن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. وغني عن القول إن الحالة الأمنية في المنطقة تؤثر على الحالة في بوروندي، والعكس صحيح. البعد الإقليمي سبب آخر يبرر انخراط المجتمع الدولي والأمم المتحدة على وجه الخصوص في بوروندي. حين تتحول بوروندي إلى بلد يعمه السلام والأمن والازدهار، سوف يقل عدد البلدان التي يقلق المجلس على الوضع فيها في تلك المنطقة المضطربة.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بدعوة ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى أن تبقي بوروندي في اعتبارها خلال المناقشات المقرر إجراؤها يوم الخميس المقبل. يستحق البوروندیون كل الاستحقاق مستقبلا مزدهراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيغر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد نيونزيما (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): أود، بالنيابة عن حكومة بوروندي، وبالأصالة عن نفسي، أن أنقل خالص الشكر من فخامة السيد بيير نكورونزيزا، رئيس الجمهورية، والشعب البوروندي قاطبة، إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي على الدعم الواسع النطاق الذي حظينا به في كفاحنا من أجل إعادة بلدنا إلى الطريق المفضي إلى السلام والاستقرار.

منذ وقت غير بعيد، ظلت بلجيكا بدون حكومة لأكثر من سنة. وعلى الرغم من غياب السلطة الحكومية، ساد السلام والأمن، وما انفك البلجيكيون يمارسون أعمالهم وكأن شيئا لم يحدث. في بوروندي، كما هو الحال في العديد من البلدان الفقيرة، يكفي أن يستمر فراغ السلطة لمدة ٢٤ ساعة فقط حتى تتكاثر الأعمال الإجرامية التي تتراوح ما بين مجرد أعمال الانتقام إلى المواجهة بين القبائل.

إذا ساد السلام والأمن في بلجيكا في ظل غياب الحكومة، فليس ذلك لأن البلجيكيين مجبولين أكثر من غيرهم على الميل إلى الوحدة والتآخي. فالبوروندیون أيضاً لديهم نفس الميل. فذلك عنصر أصيل في الفطرة البشرية. وإنما تفسير ذلك ببساطة هو أن البلجيكيين لا يقلقون على قوتهم، إذ لديهم ما يكفي من المأكل، والملبس، والمأوى الدافئ. ويحصلون على الرعاية الصحية. ويحصلون على مياه الشرب. أما بوروندي فلا تملك الحد الأدنى اللازم لاستمرار الحياة، فهي تعيش تحت خط الفقر.

مثال بلجيكا قمين بتبيان أن نوعية الحوكمة ليست عاملا في كفالة السلام والأمن. بدون أن يتوفر الكفاف من سبل العيش، يصبح كل ما نقوم به، وكل ما نقوله، كلاماً لا طائل من ورائه. ويقول المثل الفرنسي البطن الجائع لا أذنين له. لنناقش مسألة الحوكمة الرشيدة، العزيزةِ جداً على شركاء بوروندي الكثيرين، لأنها ليست عبارة جوفاء في بوروندي، بل تشكل عصب عمل الحكومة كله.

منذ بداية تنفيذ برنامج بناء السلام في بوروندي عام ٢٠٠٧، أحرز تقدم كبير في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تقريباً، بما في ذلك السلام والأمن، ونزع سلاح السكان المدنيين، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وإعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة توطينهم، والحوكمة السياسية والاقتصادية الرشيدة، وتعزيز العدالة وسيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية، ومكافحة الإفلات من العقاب. وأحرز تقدم كبير على وجه الخصوص في إطار قوات الدفاع والأمن الجديدة، التي وضعت

كفاءتها ومهنيتها في خدمة بلدان أخرى تعاني الصعوبات، مثل الصومال وكوت ديفوار وهايتي ودارفور، وقريباً مالي.

في الميدان السياسي، شهدنا تقدما كبيرا في توطيد الديمقراطية وتسوية المنازعات السياسية بالحوار. وفي هذا السياق، عُقِدت مؤخراً بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، حلقات عمل للأطراف الفاعلة السياسية البوروندية، بما في ذلك الجهات التي كانت في السابق في المنفى، وذلك بهدف تعزيز القدرات المؤسسية. أتاحت تلك الاجتماعات للمشاركين فرصة الانخراط في نقاش بناء بهدف التوافق على ترتيبات سن قانون الانتخابات ووضع خريطة طريق تفضي إلى إجراء الانتخابات بشكل سلس جدا عام ٢٠١٥.

حظي قانون الصحافة وعمل لجنة الأراضي والممتلكات الأخرى بتغطية إعلامية سلبية، غير أن الحكومة مصممة على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز العدالة والمساواة والسلام. إنجازات الحكومة عديدة ومعروفة جيدا للمجتمع الدولي، الذي كال الثناء على الحكومة، ونوه ببوروندي باعتبارها مثالاً لنجاح بناء السلام.

واعترافاً بما نبذله من جهود، تعهد المجتمع الدولي بدعم مالي لبوروندي بلغ في مجموعه ٢,٦ بليون دولار لتمويل الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر. للأسف، اتسم تدفق هذا الدعم بالبطء، وبدأ الفقر المدقع يثير التوترات في بوروندي. إن نسبة الـ ٤٦ في المائة من التغطية، التي نكثر الحديث عنها، ما هي إلا تعهدات قدمها الشركاء، ليس بدفاتر شيكاتهم، بل بالتوقيع على اتفاقات دفع مع الحكومة.

في بوروندي، أصبح الفقر صارخاً إلى درجة أن الحياة فقدت بعض القيم التي تجسدها، مثل العمل والمشاركة في بناء المجتمع. أصبحت الحياة مرادفا لعدم الموت، وكل يوم يمر يعد انتصاراً على الجوع والموت. لقد بلغ السيل الزبى.

بذلت الحكومة جهودا كبيرة، لكنّها استنفدت قواها، ولم تعد تقوى على الإبداع، ولم تعد تملك الإلهام لتوجيه خطاب يوحد الناس ويحقق الاستقرار. بالأمس أضرب الأطباء وأصحاب المهن الطبية، واليوم أضرب المدرسون، وغداً ربما تضرب الشرطة والجيش. وإنْ لم يتجاوب الشعب مع حركة الإضرابات هذه، على الرغم من النداءات العديدة التي وجهها قادة النقابات، فلن يكون سبب ذلك أن أفراد الشعب من الملائكة، ولا أن الطبقة السياسية تتمتع بالعبقرية الإبداعية. وإنما السبب هو التناقض ما بين المعاناة الناتجة عن الجوع والمعاناة الناتجة عن ٤٠ عاما من الدكتاتوريات العسكرية. نعم، نحن نثق في صبر السكان، لكن إلى متى؟ كم يستغرق الأمر حتى يضحي الجوع والفقر هما القاعدة في بوروندي؟

تحول الفقر في بوروندي إلى مسألة أمنية. تطلب الحكومة من مجلس الأمن أن يتعامل معها على هذا النحو، وبسرعة. وتلتمس الحكومة من المجلس بالتحديد التدخل بالنيابة عن الحكومة كي يتسنى تحقيق الوعود التي قدمت لشعب بوروندي في جنيف. ومن جانبها، تكرر حكومة بوروندي التزامها بمواصلة الإصلاحات الجارية من أجل إعادة بناء البلد وتنميته من أجل تحقيق الرفاه الذي يستحقه الشعب البوروندي.

وأود أن أختتم بياني بتقديم خالص الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام بارفيه أونانغا – أنيانغا والسفير بول سيغر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على عملهما في مجال الدعوة بالنيابة عن بوروندي. أرجو أن يستمرا في جهودهما الدؤوبة. قد يكون الطريق أمامنا طويلا وشاقا، لكنه سوف ينتهي ذات يوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.